

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم التبليغ:	٥٣٨
بتاريخ:	٢٧ / ٨ / ٢٠١٣

مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

ملف رقم: ٨٦ / ٤ / ١٧٠٧

السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس جامعة المنوفية

خية طيبة وبعد...

اطلعت على كتابكم رقم (٥٣٩) المؤرخ ٢٣ فبراير ٢٠١١م بشأن حساب بدل التفرغ المقرر لمديري وأعضاء الإدارة القانونية بجامعة المنوفية.

وحاصل الوقائع - حسبما يبين من الأوراق - أن الإدارة العامة للتوجيه المالي والإداري بجامعة المنوفية أعدت مذكرة للعرض على السيد أمين عام الجامعة بشأن ورود العديد من تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات شعبة شئون العاملين بخصوص منح بدل التفرغ لأعضاء الإدارات القانونية أكثر من المستحق على أساس المرتب مضافا إليه العلاوات الخاصة التي تم ضمها بالمخالفة للقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٣ الخاص بالإدارات القانونية وفتوى مجلس الدولة في هذا الشأن. حيث أفادت الإدارة العامة للشئون القانونية ردا على تلك الملاحظة بصرف هذا البدل مضافا إليه العلاوات الخاصة المضمومة استنادا إلى كتاب الأمانة العامة لشئون الإدارات القانونية بوزارة العدل، والذي تضمن أن تاريخ البدل سابق على تاريخ العلاوات الخاصة، وأن اللجنة العليا لشئون الإدارات القانونية أصدرت توصيتها في ٢٠/٣/٢٠٠٥م بالأحقية ووافق السيد رئيس الجامعة على تلك التوصية في ١٣/٤/٢٠٠٥م، فضلا عن أن إفتاء مجلس الدولة يطبق على العاملين المدنيين وحدهم وغير مختص بنظر موضوعات أعضاء الإدارات القانونية، وعقب الجهاز المركزي للمحاسبات في كتابه رقم (٧٦٠) المؤرخ ٢٥/١١/٢٠٠٨، بأن رأى الإدارة العامة للشئون القانونية بالجامعة ليس ملزما وأن الجهة المختصة بالفتوى هي مجلس الدولة، وإزاء ما تقدم؛ طلبتم طرح الموضوع على الجمعية العمومية.

ونفيد: أن الموضوع عرّض على هيئة الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المتعددة

في ٥ من يونيو سنة ٢٠١٣م الموافق ٢٦ من رجب لعام ١٤٣٤ هـ؛ فتبين لها أن قانون مجلس الدولة



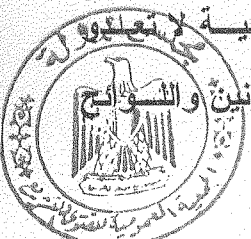
الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ ينص في المادة (٦٦) منه على أن: "تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسبباً في المسائل والموضوعات الآتية: (أ) المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التي تحال إليها بسبب أهميتها من رئيس الجمهورية أو من رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة...".

وأن المادة (٢) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها تنص على أنه: "لا يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق، الإخلال باختصاصات الهيئات القضائية المقررة في قوانينها ولا بأحكام قانون المحاماة". وتنص المادة (٨) منه على أن: "تختص لجنة شئون الإدارات القانونية بالتنسيق العام بينها وتباشر اللجنة فضلاً عن الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون ما يأتي: أولاً: اقتراح ودراسة وإبداء الرأي في جميع القوانين واللوائح والقرارات التنظيمية العامة المتعلقة بتنظيم العمل في الإدارات القانونية وأوضاع وإجراءات الإشراف والتفتيش عليها وعلى مديريها وأعضائها، ونظام إعداد واعتماد تقارير الكفاية الخاصة بهم، وإجراءات ومواعيد النظم من هذه التقارير. ثانياً: وضع القواعد العامة التي تتبع في التعيين والترقية والنقل والندب والإعارة بالنسبة لشاغلي الوظائف الفنية الخاضعة لهذا القانون، في جميع الإدارات القانونية أو بالنسبة لنوع أو أكثر منها، وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون...".

واستظهرت الجمعية العمومية - منهجاً وبادئ ذي بدء - أن الاختصاص الإفتائي المعهود به إليها بموجب أحكام المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة، هو اختصاص ولائي حصري، يفيد المكنة إفادته المنع؛ إذ إنه بموجب تحويل الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، التربع على قمة الجهاز الاستشاري للدولة ممثلاً في قسم الإفتاء بمجلس الدولة، فإنها تتمتع بسلطة استظهار وجه الرأي وصائب حكم القانون فيما يعرض عليها من مسائل تشكل على جهة الإدارة. تلك المكنة ذاتها، تفيد حصراً انحسار أي سلطان يتعلق بها، عن أية جهة أخرى، ولا يرد تلك الحقيقة سوى نص صريح يفيد نية المشرع تخصيصاً لمسألة معينة أو مسائل بعينها، يعهد بها إلى جهة أخرى خلاف الجمعية العمومية لتتولى شأن الإفتاء بها. فإن لم يتوفر مثل هذا النص، بالتعيين الدقيق المطلوب تحقيقه في نصوص التخصيص، فلا فكاك والحال هذه من استمرار ولاية الجمعية في نظر جميع المسائل القانونية التي تعرض عليها في نطاق أهليتها المقررة تشريعياً بالمادة (٦٦) المذكورة، وما يصدر عنها من إفتاء يجب ما سواه من إفتاء.

كما استظهرت الجمعية العمومية، أن قانون الإدارات القانونية حظر بنص صريح أمر الإخلال

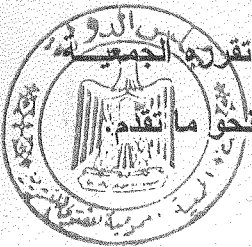
باختصاصات الهيئات القضائية المقررة في قوانينها وأن لجنة شئون الإدارات القانونية لا تتعدى ولا تكون لجنة إدارية، تتحدد اختصاصاتها في اقتراح ودراسة وإبداء الرأي في جميع القوانين واللوائح



والقرارات التنظيمية المتعلقة بعمل الإدارات القانونية، فضلاً عن اختصاص التفتيش عليها. وهي في كل ذلك، لا ولاية صريحة لها في أي شأن من شئون الإفتاء القانوني أو التفسير التشريعي. ولا يدعو ما يصدر عنها أن يكون مجرد اقتراحات أو آراء يجب أن تكون مطابقة لصحيح حكم القانون حتى يمكن العمل بها. فإذا صدر عن الجمعية العمومية - بحكم اختصاصها المقرر في قانون مجلس الدولة - رأى في مسألة قانونية معينة، استظهرت فيه صائب حكم القانون حيالها، كاشفة عن قصد المشرع في خصوصها، فإن رأى الجمعية العمومية في هذا الشأن، يكون ملزماً للجهات الإدارية كافة، ومن بينها اللجنة المذكورة؛ من زاوية أنه الرأى الوحيد الموافق وجه المشروعية حسبما قررت جهة الإفتاء الوحيدة بالدولة، المتفردة بهذا الاختصاص. ومن زاوية أن قانون الإدارات القانونية ذاته قرر - كما تقدم - عدم الإخلال باختصاصات الهيئات القضائية المقررة في قوانينها. ولو كان المشرع يريد أن يعهد إلى تلك اللجنة بشئون الإفتاء القانوني تخصيصاً لاختصاص الجمعية العمومية الولائي والحصري لنص على ذلك صراحة إلا أنه لم يفعل، الأمر الذي تصير معه لجنة شئون الإدارات القانونية ملزمة وجوباً بأن تنهج مناهج ما تقرره الجمعية العمومية، ناهلة من آرائها في شئون الإدارات القانونية، مهياً اختصاصاتها المقررة في المادة (٨) من قانون الإدارات القانونية على دعائم مما تستظهره الجمعية العمومية في هذا الخصوص.

واستعرضت الجمعية العمومية - موضوعياً - ما استقر عليه إفتاؤها من حساب بدل التفرغ المقرر لأعضاء الإدارات القانونية بنسبة ٣٠% من بداية ربط الوظيفة دون إضافة العلاوات الخاصة؛ باعتبار أن ضم العلاوات الخاصة إلى الأجر الأساسي للعامل ليس من شأنه تعديل بداية ربط الدرجات أو نهايتها كما وردت بجداول نظم التوظيف، والقول بغير ذلك من شأنه أن يصبح بداية أجر التعيين غير محدد تحديداً منضبطاً، حيث يظل متحركاً سنوياً بمقدار ما يضم من علاوات خاصة إلى الأجر الأساسي منذ بداية الضم في ١٩٩٢/٧/١، فضلاً عن أنه يؤدي إلى اختلاف بداية أجر التعيين من عامل إلى آخر حسب اختلاف الراتب المنسوب إليه بالإضافة المضمومة، وهي نتيجة لو أرادها المشرع لنص عليها صراحة بتقرير تعديل بداية الربط بمقدار ما يضم من علاوات خاصة إلى الأجر الأساسية، أما أنه لم يفعل فإن إرادته تكون قد انصرفت إلى الإبقاء على بداية ونهاية ربط الدرجات كما وردت بالجداول المرافقة بنظم التوظيف.

وترتيباً على ما تقدم، فلا يجوز إعادة إثارة هذه المسألة مرة أخرى، بالمحاجة برأى لجنة شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية، الذي يذهب إلى حساب بدل التفرغ المقرر لمديري وأعضاء الإدارات القانونية على أساس بداية مربوط الدرجة مضافاً إليه العلاوات الخاصة؛ إذ إن هذا الرأى يجانبه الصواب من زاويتين؛ الأولى من حيث الاختصاص، إذ لا ولاية لهذه اللجنة في الإفتاء بما يخالف ما تقرره الجمعية العمومية صاحبة الاختصاص المتفرد بشئون الإفتاء، والثانية من الوجهة الموضوعية، على نحو ما تقدم.



وحيث إن الجهاز المركزي للمحاسبات انتهى إلى مناقضة تصرف الجهة الإدارية المخالف للقانون في الحالة المعروضة والمستند إلى ما ذهبت إليه لجنة شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية.

### لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى:

أولاً: صحة مناقضة الجهاز المركزي للمحاسبات في الحالة المعروضة.

ثانياً: اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع وإدارات ولجان الفتوى بمجلس الدولة بإبداء الرأي في المسائل التي تعرض عليها من الجهات الإدارية بشأن مديري وأعضاء الإدارات القانونية.

ثالثاً: حساب بدل التفرغ المقرر لمديري وأعضاء الإدارات القانونية على أساس بداية ربط درجة الوظيفة دون إضافة العلاوات الخاصة، وذلك تأكيداً لإفتاء الجمعية العمومية المستقر، وعلى النحو المبين بالأسباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً في: ٢٠١٢ / ١

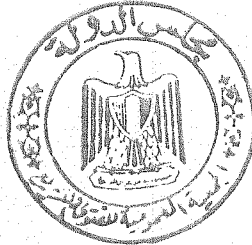
رئيس

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

المستشار الدكتور /

حمدي الوكيل

النائب الأول لرئيس مجلس الدولة



رئيس

المكتب الفني

المستشار /

شريف الشاذلي

نائب رئيس مجلس الدولة

ممتاز /